

مقدمة

شارك الأردن في المؤتمر العالمي حول التنمية والبيئة في ريو دي جانيرو في العام 1992 حيث أبدى رغبة صادقة في العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وقد كان ذلك جلياً من خلال التوقيع على الاتفاقيات والمعاهدات التي تمت مناقشتها في ريو عام 1992 وما انبثق عنها من برامج ونشاطات واتفاقيات. وإضافة إلى ذلك فقد قام الأردن بإعداد وثيقة الاجندة الوطنية 21 (جدول أعمال الأردن للقرن القادم) و استراتيجية المعلومات البيئية واستراتيجية التوعية والتعليم والاتصال البيئي والتوقيع على العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي تدعم توجهات تحقيق التنمية المستدامة.

وقد سعى الأردن إلى التكيف مع الأوضاع والمستجدات والتطورات السياسية والاقتصادية التي طرأت على المنطقة والعالم، حيث تم الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والتوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة العربية واتفاقية التجارة الحرة مع أمريكا، والتوقيع على اتفاقية السلام مع اسرائيل. كما نفذ الأردن حزمة من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي هدفت إلى تحسين مستوى الأداء الاقتصادي وزيادة درجة الشفافية وتهيئة البيئة المؤاتية للاستثمار وزيادة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتفعيل مشاركة مختلف القوى والأطراف السياسية في عملية اتخاذ القرار.

و يعي الأردن أهمية العمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة لتأثيراتها الإيجابية على تطور الحياة الاجتماعية والسياسية ونموه الاقتصادي وحماية موارده الطبيعية. إلا أن اعتماد الأردن على أسواق الدول المجاورة وتأثره بالتطورات التي شهدتها، إضافة إلى شح مصادره الطبيعية ونمو سكانه غير الطبيعي الناتج عن الهجرات القسرية التي تعكس الوضع السياسي في المنطقة أعاق تحقيق خطته وبرامجه التنموية.

والتزاماً من الأردن بتوصيات مؤتمر ريو فقد تم إقرار قانون حماية البيئة رقم 12 لعام 1995 والذي أنشأت بموجبه المؤسسة العامة لحماية البيئة، كمؤسسة مستقلة، وتم تشكيل مجلس حماية البيئة وإنشاء مكتب للتنمية المستدامة.

وينظر الأردن بعين من التفاؤل إلى تحسين الأداء الاقتصادي القائم على تعزيز مشاركة القطاع الخاص والتوسع في الصادرات واستخدام أحدث الأساليب في العملية الإنتاجية والحد من الآثار السلبية للعملية الإنتاجية، وخاصة في مجال تلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية، بالإضافة إلى تعميق مشاركة كافة فئات المجتمع في المداولات التي تسبق عملية اتخاذ القرار لتأكيد الشعور بالملكية بما يكفل بناء الأسس الوطيدة للتنمية المستدامة.

أسلوب إعداد التقرير

تولت المؤسسة العامة لحماية البيئة إعداد وتنظيم الحملة الوطنية لحلقات التشاور حول إنجازات الأردن في التنمية المستدامة بهدف إعداد تقرير الأردن إلى المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة/ جوهانسبرغ 2002، وتضمن ذلك مراجعة وتقييم الإنجازات التي حققتها الأردن في محاور التنمية الثلاثة وهي المحور الاقتصادي والاجتماعي ومحور الموارد الطبيعية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع كافة القطاعات حيث كانت العملية تشاركية ساهمت فيها كافة الأطراف، وتمخض عنها إعداد هذا التقرير. فقد قسمت المؤسسة العامة لحماية البيئة القطاعات الى سبعة هي القطاع العام، القطاع الخاص، قطاع المنظمات غير الحكومية، القطاع الأكاديمي، القطاع الاعلامي، قطاع الشباب، وقطاع المرأة. وأفردت حلقة نقاشية لكل قطاع حيث تم تقييم دور كل قطاع في تحقيق التنمية المستدامة. وعهد الى فريق فني تشاركي ممثلاً لجميع القطاعات اعداد مسودة للإنجازات لكل قطاع بحيث تم استعراض ذلك في الحلقات المتخصصة.

وقد بدأت الحملة الوطنية للتشاور بحلقة دعيت إليها كافة القطاعات لمناقشة مسودة خطة عمل المؤسسة العامة لحماية البيئة وإقرارها ولإيجاد تفاهم مشترك حول أطر التنمية المستدامة. وتم في تلك الحلقة الإعلان الرسمي عن بدء الحملة حيث كانت تشاركية وشفافة. وقد اعدت المؤسسة العامة لحماية البيئة مصفوفة للتنمية المستدامة بهدف توحيد أسلوب العمل حيث ساهم ذلك في الوصول إلى إجماع حول جميع المحاور التي استعرضها التقرير.

-
-
-

-

-

إنجازات الأردن في مجال تحقيق التنمية المستدامة منذ ريو 1992

المحور الاجتماعي

الفقر

تعتبر مشكلة الفقر من التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الأردني مع مطلع الألفية الثالثة. ويعود ذلك إلى عدد من العوامل منها كبر حجم العائلة ومعدلات النمو الاقتصادي المتباطئة والهجرة من الريف إلى المدن. وقد تعمقت جذور هذه المشكلة مع تفاقم الأزمة التي تعرض لها الاقتصاد في أواخر الثمانينات، حيث وصلت معدلات التضخم إلى حوالي 26% وارتفع معدل البطالة بشكل ملحوظ ليصل إلى 18% في العام 1989. ثم ازداد الوضع سوءاً بعد حرب الخليج الثانية التي أدت إلى عودة ما يزيد عن 300,000 أردني من دول الخليج بصورة مفاجئة وأثرت سلباً على الأداء الاقتصادي مما ساهم في استفحال أزمة البطالة وزيادة الضغط على مرافق البنية التحتية والموارد الطبيعية كالمياه. وعليه فقد ارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من 16% في العام 1987 إلى 21% في العام 1993.

واستجابة للظروف السابقة فقد طبق الأردن عدداً من برامج التصحيح الاقتصادي التي أولت مشكلة الفقر جانباً من عنايتها. فقد تم تفعيل دور صندوق المعونة الوطنية وإنشاء صندوق التنمية والتشغيل واستحداث حزمة الأمان الاجتماعي وتوفير العديد من برامج تدريب وإعادة تأهيل القوى العاملة وقد ساهمت الجهود الحكومية في التخفيف من وطأة الأزمة، حيث انخفضت نسبة السكان تحت مستوى الفقر إلى 11.7% في العام 1997، ومؤخراً تم إطلاق برنامج لتنمية المحافظات بتكلفة إجمالية تصل إلى 480 مليون دينار ليتم تنفيذه على مدار السنوات الثلاثة القادمة.

السكان

شهد الأردن نمو سكاني كبيراً خلال النصف الثاني من القرن الماضي نتيجة للهجرات القسرية والنمو الطبيعي العالي للسكان، مما شكل خللاً في التوازن بين الموارد والسكان، وأثر سلباً على مستويات المعيشة. ويتركز حوالي 75% من السكان في المناطق الحضرية، نتيجة لوجود فجوة بين الأرياف والمدن في المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ولمواجهة ذلك فقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للسكان. وقد ساهم ذلك في زيادة الوعي بأهمية استخدام وسائل تنظيم الأسرة وارتفاع مستوى تعليم المرأة وتحسين مستواها الصحي والمعيشي وتحسن برامج الأعلام والاتصال السكاني، مما أدى إلى تراجع نسبة النمو السكاني من 3.1% للعام 1992، إلى 2.8% للعام 2000. وانخفاض معدل الإنجاب من 5.6 مولود لكل امرأة في عام 1990 إلى 3.9 مولود لكل امرأة في العام 2000، وقد وصل عدد السكان في نهاية العام 2000 إلى حوالي 5,039 مليون نسمة.

الصحة

استطاع الأردن خلال العقود الماضية الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، إذ ارتفع متوسط العمر المتوقع إلى 68 سنة، وانخفض معدل الوفيات الخام إلى حوالي 1000/5 من السكان في العام 2000، وتراجعت وفيات الأطفال الرضع إلى 1000/26 مولود، ووفيات الأمهات إلى 38 لكل 100000 ولادة، كما ارتفع عدد الأطباء ليصل إلى 25 طبيباً لكل 10000 نسمة، وبلغ عدد المستشفيات 86 مستشفى.

وتصل مياه الشرب عبر الانابيب إلى 98% من سكان المملكة ويخدم 55% من السكان بالصرف الصحي في حين تعتمد البقية على الحفر الامتصاصية. وتعتبر أمراض الجهاز الدموي والتنفسي والحوادث المرورية الأسباب الرئيسية المسؤولة عن الوفيات في الأردن.

تعتبر وزارة الصحة الجهة المعنية في صنع القرار وتنظيم ممارسة العمل في هذا القطاع بموجب عدد من التشريعات. فيما تساهم المنظمات غير الحكومية في برامج التوعية والتدريب وبالذات في البرامج الموجهة إلى الأم والطفل. ويلعب القطاع الخاص دوراً متميزاً من خلال تقديم الخدمات المتميزة التي حازت على إعجاب العديد من مواطني الدول العربية. أما القطاع الأكاديمي فتتمثل إسهاماته بإنشاء عدد من كليات الطب والتمريض وبرامج أخرى في الخدمات الطبية المساندة والإدارة الطبية، بالإضافة إلى إنشاء المستشفيات التعليمية كما هو الحال في مستشفى الجامعة الأردنية ومستشفى جامعة العلوم والتكنولوجيا. وتتم إدارة المعلومات في شتى القطاعات المعنية عن طريق المواقع الإلكترونية وإصدار النشرات والتقارير الشهرية والسنوية. وتشير البيانات الإحصائية إلى أن الإنفاق على الخدمات الصحية يساوي ما نسبته 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي GDP، أي ما يقارب 380 مليون دينار خلال العام 2000، مقارنة بما نسبته 6.7% في العام 1992. وكان ذلك من خلال توسع الأردن في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية والمراكز الطبية المتخصصة.

التعليم

حقق قطاع التعليم تطوراً ملحوظاً خلال العقد الماضي، إذ بلغ عدد المدارس 4588 مدرسة في نهاية العام 2000، ووصل عدد الطلاب إلى 1.4 مليون طالب وطالبة، أي بزيادة نسبتها 12% مقارنة بالعام 1995 كما ارتفع عدد المعلمين ليصل إلى 60 ألف معلم ومعلمة وتم التوسع في مجال التعليم العالي والتعليم المهني ليصل عدد الجامعات إلى 20 جامعة حكومية وخاصة وعدد المدارس إلى 45 مدرسة مهنية. وأسهم القطاع الخاص عن طريق الاستثمار في قطاع التعليم في خلق جو من المنافسة مما أدى إلى تحسين مستوى التعليم في مراحل المختلفة.

وشهد القطاع التعليمي زيادة في برامج التعليم المهني وتنوعها، فقد ارتفعت نسبة الالتحاق في التعليم المهني من 17% و13% للذكور والإناث على الترتيب في العام 1995 إلى 43% و23% في العام 2000، وارتفع عدد معاهد ومراكز التعليم المهني إلى 35 معهداً ومركزاً حتى نهاية العام 2000. وانخفضت نسبة الأمية للفئات العمرية 15 سنة فأكثر من 22.5% إلى 11% خلال فترة المقارنة. وفي إطار تأهيل العاملين في القطاع التعليمي وتحقيق النمو المهني فقد انخفضت نسبة المعلمين من حملة كليات المجتمع إلى إجمالي المعلمين من 69.4% في العام 1995 إلى 46% في العام 2000، بينما ارتفعت نسبة المعلمين من حملة البكالوريوس من 26% إلى 48.3% خلال ذات الفترة.

وبلغت أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في عام 1998/1997 حوالي ستون ألف طالب وطالبة في الجامعات الرسمية واثنتان وثلاثون ألفاً في الجامعات الأهلية وثلثة وعشرون ألفاً في الكليات الجامعية المتوسطة.

الإسكان

شهد الأردن عدداً من الهجرات القسرية كان آخرها تلك التي أعقبت حرب الخليج الثانية والتي أدت إلى عودة أكثر من 300 ألف مواطن بصورة مفاجئة. إضافة إلى ذلك فإن معدلات النمو السكاني الطبيعي تعتبر من أعلى النسب في العالم. وقد ساهم ذلك في زيادة الضغط على البنى التحتية وزيادة الطلب على الوحدات السكنية. وقد زاد من حدة الأزمة تركيز الزيادة السكانية في عدد محدود من المدن مثل العاصمة عمان ومدينة الزرقاء، وقد رافق ذلك عجز في تلبية الطلب على المساكن صغيرة المساحة وزيادة عرض في المساكن كبيرة المساحة. وقد اتخذت الحكومة العديد من الإجراءات لتوفير البنية التحتية الملائمة وتنفيذ العديد من المشاريع الإسكانية سواء كانت شققاً أو أراض مخدومة، بالإضافة إلى تشجيع زيادة مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات الإسكانية عن طريق توفير الحوافز وتبسيط الإجراءات.

المحور الاقتصادي

منذ العام 1992 تبنى الأردن برنامجين للتصحيح الاقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بعد أن توقف العمل بالبرنامج الأول الذي انطلق في العام 1989 بسبب

اندلاع حرب الخليج الثانية. وقد اشتملت برامج التصحيح على منظومة واسعة من السياسات والإجراءات والتدابير الرامية إلى معالجة الاختلالات الهيكلية والكلية وإعادة الاستقرار الاقتصادي من جوانبه المختلفة. بالإضافة إلى تهيئة البيئة المناسبة للاستثمار مع ما يتطلبه ذلك من تحسين لمستوى الأداء الاقتصادي وتطوير البيئة التشريعية بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية وحشد المدخرات الوطنية. وقد ركزت السياسات والإجراءات الحكومية على توطيد دعائم مسيرة التنمية المستدامة والنمو القائم على ريادة القطاع الخاص والتوسع في الصادرات. وقد اتخذت الحكومة سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير النشاط الاقتصادي وزيادة مشاركة القطاع الخاص، ومنها على سبيل المثال وليس الحصر سياسة التخاصية وإعلان الدينار عملة قابلة للتحويل للأغراض الجارية والرأسمالية وربط سعر صرف الدينار بالدولار وتحرير التجارة وإقامة المناطق الصناعية المؤهلة وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

التجارة الدولية

إيماناً من الأردن بأهمية إزالة العوائق الجمركية وغير الجمركية أمام انسياب السلع والخدمات بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج محلياً ودولياً ويحد من التشوهات في جانبي الإنتاج والاستهلاك. فقد اتخذ الأردن العديد من الإجراءات الهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية وزيادة درجة الانفتاح الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي. ومن أبرز الخطوات التي تم اتخاذها في هذا الإطار الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية واتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية منظمة التجارة الحرة مع أمريكا وإنشاء المناطق الصناعية المؤهلة وإنشاء منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى جانب توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الثنائية. وقد عملت الحكومة على تخفيض الرسوم الجمركية لتصل في حدها الأعلى 35% مع إعفاء غالبية السلع الوسيطة من هذه الرسوم. وقد أدت هذه الإجراءات إلى تراجع الوسط المرجح للتعرفة من 17.5% في العام 1994 إلى 13.5% في العام 2000.

أنماط الاستهلاك

استهدفت برامج التصحيح الاقتصادي تغيير أنماط الاستهلاك التي سادت خلال العقود الماضية بما يساهم في الحد من الاختلالات في الميزان التجاري والموازنة العامة. وقد حققت السياسات الاستيعابية التي أنتهجها الأردن نجاحاً في هذا المجال، حيث انخفضت نسبة الاستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من 106% خلال فترة الثمانينات إلى 95% خلال العقد الماضي. وقد جاء معظم هذا الانخفاض جراء تراجع معدلات الاستهلاك الخاص بسبب تغيير سياسات الدعم وما رافقها من ترشيد لاستهلاك الموارد المتاحة.

التمويل

بهدف الحد من الآثار السلبية لتضخم المديونية الداخلية والخارجية فقد اعتمدت الحكومة سياسات تمويلية قوامها التركيز على المشاريع الإنمائية ذات الجدوى والأولوية وبأقل

تكلفة ممكنة. مع السعي نحو تخفيض المديونية من حيث تسديد جزء منها وإبرام عدد من اتفاقيات مبادلة وشراء الديون. وقد نجحت هذه الجهود بتخفيض المديونية الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 81% في العام 2000 مقابل حوالي 190% في العام 1989.

العلوم والتكنولوجيا

يسعى الأردن جاهداً لتشجيع مراكز البحث والتطوير في جميع المؤسسات، بهدف إرساء القواعد الأساسية لبناء قاعدة وطنية علمية وتكنولوجية. ومع التطورات العالمية المتسارعة وما رافقها من تطور في وسائل الاتصال ازداد سعي الأردن لنقل التكنولوجيا واستيعابها واستخدامها وتوطينها من خلال العديد من السياسات والإجراءات كسياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وسن وتعديل التشريعات ذات العلاقة كقوانين الملكية الفكرية، والتوسع في عمليات التدريب والتعليم والتأهيل لاستخدام التقنيات الحديثة، إذ ازداد عدد معاهد ومراكز التدريب المهني إلى 35 معهداً ومركزاً حتى نهاية العام 2000، كما بلغ الإنفاق على البحث العلمي والتطوير ما نسبته 0.6% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2000 مقارنة بحوالي 0.4% من الناتج المحلي الإجمالي للعام 1992 ويطمح الأردن إلى زيادة تلك النسبة لخدمة هدف تحقيق التنمية المستدامة، وتعمل الحكومة حالياً على إعداد مشروع قانون للتجارة الإلكترونية كما قطعت شوطاً في تطبيق برامج الحكومة الإلكترونية.

الصناعة

ساهم قطاع الصناعة، بشقيه التحويلي والاستخراجي، بحوالي 18.7% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة في العام 2000، ويعتبر هذا القطاع رافداً رئيسياً للعملة الصعبة حيث شكلت الصادرات الصناعية في العام 2000 ما نسبته 66% من مجمل الصادرات الوطنية، وبلغ عدد المنشآت الصناعية في العام 1997 حوالي 23 ألف منشأة نصفها في محافظة العاصمة وقد أدى شح الموارد الطبيعية إلى الاعتماد على مدخلات الإنتاج المستوردة، حيث يصل المحتوى الاستيرادي في هذه الصناعات إلى 51.3%.

النقل والتخزين والاتصالات

ويستوعب هذا القطاع حوالي 10.5% من إجمالي القوى العاملة. وقد بلغت مساهمته في العام 2000 حوالي 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة. وقد تأثر هذا القطاع بظروف الحصار على العراق وتبعات حرب الخليج الثانية، إضافة إلى الإجراءات المطبقة على الحدود مع الضفة الغربية.

وقد أولى الأردن قطاع النقل بكافة أنشطته اهتماماً كبيراً، إذ بلغ طول الطرق المعبدة في المملكة حوالي 7245 كم، والسكك الحديدية 426 كم، ويجري العمل على تطويرها، كما تم تطوير ميناء العقبة ليتلاءم والتطورات الاقتصادية التي تشهدها المملكة وتجري المباحثات على الصعيد الإقليمي لإنشاء مطار السلام في العقبة، وكذلك إقامة مركز لمراقبة التلوث البحري. وقد شرع الأردن في خصخصة شركة الخطوط الجوية الملكية وتتجه النية إلى

خصخصة سكة حديد العقبة وقد سبق ذلك خصخصة قطاع النقل العام. ولتشجيع القطاع الخاص على استبدال سيارات الركوب الصغيرة فقد تم تقديم بند الإعفاءات الجمركية المقدمة، وذلك بهدف رفع مستوى الخدمة المقدمة والتخفيف من تلوث البيئة.

السياحة

يعتبر هذا القطاع من القطاعات الرائدة التي ترفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة وجذب الاستثمارات الأجنبية. ويحوي الأردن الكثير من المناطق الأثرية والتاريخية ذات الأبعاد الحضارية والدينية والترفيهية. وقد بذلت الحكومة جهوداً كبيرة للمحافظة عليها ومحاولة استغلالها لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تطوير البنى التحتية والمرافق العامة، الأمر الذي رفع من مستوى مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة لتصل في العام 2000 إلى (29%) . وقد واجه هذا القطاع خلال السنوات الأخيرة من العقد الماضي بعض المشاكل التي أدت إلى تباطؤ مساهمته في الناتج المحلي، أهمها تراجع عملية السلام وغياب الاستقرار في المنطقة.

محور الموارد الطبيعية

الزراعة

يعتبر الأردن من الدول محدودة الموارد الزراعية، إذ لا تتجاوز مساحة أراضيه القابلة للزراعة 6% من إجمالي مساحته البالغة 89,342 كم مربع، كما يعاني من شح كبير في مصادر المياه، وبسبب عزوف الناس عن الزراعة لعدم جدواها الاقتصادية وغياب السياسات التي تحمي المزارعين، جعله ذلك مستورداً للمواد الغذائية. وقد أدى عدم الاستقرار السياسي إضافة إلى ظروف الجفاف والمنافسة الإقليمية إلى تباطؤ نمو الصادرات الأردنية من المواد الزراعية وإلى تراجع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الأساس الثابتة، حيث لم تتجاوز هذه المساهمة 3.8% في العام 2000. وقد سعى الأردن بقطاعيه العام والخاص إلى تطبيق التكنولوجيا الزراعية، والتوسع في التصنيع الزراعي، واستخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثل من خلال التركيز على النوعية وتجنب الهدر في الموارد الطبيعية.

ورغم تدني نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه ما زال يشكل، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أحد القطاعات الأساسية في الاقتصاد الأردني. فالزراعة تشكل الدخل الرئيسي لحوالي 15% من سكان المملكة. كما يوفر هذا القطاع 62 ألف فرصة عمل للأردنيين، أي نحو 6% من حجم القوى العاملة، وتشكل النساء حوالي 6.6% من القوى العاملة في القطاع كما يساهم بحوالي 15% من قيمة الصادرات الوطنية.

الغلاف الجوي

لقد تأثرت نوعية الهواء نتيجة لازدياد النشاطات الصناعية والزراعية والتجارية وازدياد نشاطات النقل، حيث تم التعامل مع هذه المشكلة من قبل مؤسسات القطاعين العام والخاص بإعداد استراتيجيات التوعية والتعليم والاتصال البيئي وإنشاء شبكة

مراقبة الهواء، كما قامت الحكومة بسن وتعديل التشريعات المتعلقة بالمحافظة على البيئة والتوقيع على بروتوكول مونتريال وتعديلاته الخاصة بالحفاظ على طبقة الأوزون وعلى اتفاقية التغير المناخي.

التنوع الحيوي

تعرضت الحياة البرية في الأردن، بشقيها النباتي والحيواني، إلى عمليات صيد واستخدام جائرين أديا إلى انقراض بعضها مثل بقر المها العربي، وبعض سلالات الحيوانات والطيور والنباتات المحلية. وللحفاظ على التنوع الحيوي في الأردن فقد قامت الحكومة بالتعاون مع المنظمات الأهلية بالتوسع في إنشاء المحميات الطبيعية والمحافظة على ما تبقى من الأنواع والسلالات المهددة بالانقراض. كما وقع الأردن على العديد من الاتفاقيات العالمية كاتفاقية التنوع الحيوي والاتفاقية العالمية لمنع الاتجار بالأنواع المهددة بالانقراض، واتفاقية رامسار للمحافظة على الأراضي الرطبة وبروتوكول السلامة الحيوية، إضافة إلى إنشاء مركز لمراقبة التلوث البحري للمحافظة على التنوع الحيوي البحري، كما جرى إعداد تقرير وطني حول التنوع الحيوي في العام 1996، إضافة إلى زيادة برامج التوعية للتعريف بأهمية التنوع الحيوي ويجري الآن إعداد استراتيجية التنوع الحيوي وخطة العمل الوطني.

التصحر والجفاف

يعتبر الأردن من المناطق قليلة الأمطار حيث لا تتجاوز كمية الأمطار المتساقطة على 90% من مساحته البالغة 89,342 كم² حوالي 200 ملم سنويا، وهي نسبة متواضعة جدا. وقد تعرضت الموارد الطبيعية إلى ضغوطات مختلفة كالرعي الجائر وانجراف التربة وفقدان الغطاء النباتي والضخ الجائر للمياه الجوفية والزحف العمراني على المناطق الزراعية مما أدى إلى زيادة الرقعة الصحراوية. وللمحد من ذلك قامت المؤسسة العامة لحماية البيئة، ومن خلال اللجنة الوطنية لمكافحة التصحر التي تضم مؤسسات حكومية وجمعيات غير حكومية، بإعداد خطة وطنية لمكافحة التصحر وتحسين نوعية الحياة في المناطق التي تعاني من الجفاف، أهم ركائزها التوسع في المحميات الطبيعية والرعية التي بلغت حتى نهاية العام 2000 حوالي 31 محمية، إضافة إلى تنفيذ مشروع تطوير حوض الحماد الذي يعد مشروعا متكاملًا يعالج الأبعاد الاجتماعية والمراعي والحصاد المائي، إضافة إلى إطلاق برامج التوعية بأهمية المحافظة على الموارد الطبيعية والتخفيف من الرعي الجائر .

كما كان الأردن من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر عام 1994، والتي تم التصديق عليها عام 1996، وتقوم الحكومة حاليا بأعداد استراتيجية وطنية وخطة عمل لمكافحة التصحر.

الطاقة

يفتقر الأردن إلى مصادر الطاقة ويستورد معظم احتياجاته منها، وقد شكلت قيمة المستوردات من النفط ومشتقاته خلال العام 2000 حوالي 9% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوحت هذه الكلفة بين 7%-9% كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي

خلال عقد التسعينات، مما ساهم في زيادة عجز الميزان التجاري. وتزداد الآثار البيئية السلبية الناجمة عن استخدامات النفط، إذا ما علمنا أن عملية نقله من العراق تتم من خلال الصحاري مما يسبب ارتفاع مستوى الخطورة المرافقة لذلك. ولأهمية الأمر فقد أولى الأردن اهتماماً كبيراً في البحث عن مصادر ذاتية للطاقة من خلال عمليات التنقيب، إضافة إلى دراسة إمكانية استغلال الصخر الزيتي والتوسع في استخدامات الطاقة الشمسية كطاقة متوفرة ونظيفة.

وعلى المستوى الإقليمي فقد تم التعاون مع الدول المجاورة في مجال ربط شبكات الكهرباء، وهناك دراسة لإمكانية مد أنبوب للنفط بين الأردن والعراق. وفي مجال المحافظة على البيئة، فقد عمل الأردن على التخفيف من آثار استعمالات الطاقة المختلفة على البيئة من خلال عمليات التطوير والتحديث لمرافق مصفاة البترول ومحطات توليد الكهرباء وتشجيع استبدال سيارات النقل القديمة بأخرى حديثة أقل تلويثاً للبيئة. وينقص قطاع الطاقة الحوافز التي تشجع القطاع الخاص على إنتاج الطاقة من المصادر الطبيعية، كما ينقص هذا القطاع بالإضافة إلى تعرفه رسوم لمشتقات الطاقة نقص القدرة على التخزين. كما تم تحويل مديرية البترول في سلطة المصادر الطبيعية إلى شركة وطنية للبترول مملوكة للحكومة تعمل على أسس تجارية وتحويل سلطة الكهرباء الأردنية إلى شركة مساهمة عامة تمهيداً لخصخصتها كما تم إنشاء شركة البتراء للحفر تتولى مسؤولية حفر آبار البترول في المملكة كما أنشئ مركز لبحوث الطاقة الجديدة والمتجددة، وتم إصدار قانون جديد للكهرباء.

الموارد المائية

يعاني الأردن من شح في مصادر المياه، إذ أن المصادر المتوفرة عاجزة عن مواكبة الحاجة المتزايدة إليه، فالأمطار هي المصدر الرئيسي للمياه، وهي تتفاوت من عام لآخر. إذ قدرت احتياجات الأردن للمياه في العام 2000، بحوالي 1257 مليون متر مكعب لم يتوفر منها سوى 960 مليون متر مكعب بعجز مقداره 236%، وقد جاءت هذه الحاجة نتيجة للنمو السكاني وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي وخاصة قطاع الزراعة الذي يستهلك حوالي 70% من المياه، ونتيجة لمحدودية الكميات المتوفرة انخفض نصيب الفرد سنوياً من المياه إلى حوالي 170 متراً مكعباً لكافة الاستعمالات.

ولما للمياه من دور رئيسي في عملية التنمية المستدامة، فقد أولت الحكومة هذا القطاع جل اهتمامها خلال العقد الماضي، بدء من إعداد الاستراتيجية المائية التي حددت فيها الأهداف بعيدة المدى لتطوير مصادر المياه وإدارتها، ووضع التشريعات والتنظيم المؤسسي لها، والشروع في خصخصة هذا القطاع، واعتماد تقنيات ملائمة لمعالجة المياه العادمة، وحماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف، ووضع المعايير الصحية للمحافظة على الصحة والبيئة، وتشجيع البحث العلمي والتطوير في مجال تقليل التبخر واستخدام المياه المالحة والمسوس في الزراعة، وتوعية الجمهور بأهمية المياه وإشراكه بإدارة هذا القطاع. ونتيجة لهذه السياسات والإجراءات فقد تم إيصال المياه إلى 99% من السكان والتوسع في خدمات الصرف الصحي لتصل نسبة من وصلت إليهم هذه الخدمة 55% من السكان، وبناء 19 محطة لمعالجة المياه العادمة تنتج 60 مليون متر مكعب سنوياً من المياه المعالجة تستعمل في أغراض

الزراعة المقيدة، والتوسع في إنشاء السدود الترايبية والحفائر والحصاد المائي، وقطع شوطاً طويلاً فيما يتعلق بسحب مياه الديسه إلى عمان، وعلى المستوى الإقليمي فقد عمل الأردن على توقيع اتفاقية للمياه مع الجمهورية العربية السورية وكذلك مع إسرائيل .

الغابات

تبلغ مساحة الأراضي الحرجية في الأردن حوالي 15 مليون دونم، منها 400 ألف دونم تغطي بالغابات الطبيعية، وسعى الأردن منذ العقود الماضية إلى زيادة المساحات الخضراء من خلال استكمال زراعة المساحات المتبقية بالأشجار الحرجية، ولا زالت نشاطات التحريج دون المستهدف نتيجة لعدم توفر التمويل.

الجبال

تبلغ مساحة الجبال في الأردن حوالي 15000 كم²، أي حوالي 17% من مساحة المملكة، وتتميز هذه المرتفعات بقيمة زراعية عالية وذلك لوقوعها في مناطق الأمطار المرتفعة وتواجد معظم الغطاء النباتي من الغابات والشجيرات الرعوية فيها، ويتمتع جزء منها بقيمة جمالية وسياحية وتعدينية.

وتلعب المرتفعات دوراً مهماً في ازدهار قطاع السياحة، ففي إقليمي الشمال والوسط تعتبر هذه المناطق من أجمل مناطق التنزه والأصطياف، أما في إقليم الجنوب فتعتبر من التكوينات الفريدة في العالم وتقع فيها أهم المواقع الأثرية والسياحية مثل البتراء ووادي رم. وقد قامت الحكومة خلال العقود الماضية وخاصة عقد التسعينات بإيلائها مزيداً من الاهتمام من خلال التوسع في عمليات التحريج والمحافظة على الغطاء النباتي والمحافظة على جمالها، وبما يتفق ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة.

المناطق الساحلية

الأردن من الدول المحدودة المناطق الساحلية، إذ ينحصر هذا الجانب في البحر الميت وخليج العقبة، الذي يعتبر المنفذ الوحيد للأردن على البحر، ويحتوي شاطئ العقبة على بيئة بحرية متنوعة تضم سلسلة من الصخور المرجانية، كما يتميز بتنوع بيولوجي فريد. وشهد ميناء العقبة خلال العقود الماضية تطوراً وتنمية متنوعة الأنشطة كالصناعة والسياحة وتلبية مطالب التصدير والاستيراد، حيث رافق هذا التطور تهديداً للبيئة البحرية. وانطلاقاً من أهمية العقبة وبيئتها البحرية، فقد عملت الحكومة منذ مطلع التسعينات بالتعاون مع الجمعيات والمؤسسات الأهلية للحد من التلوث البحري والبري من خلال تعزيز إمكانية الرقابة وإيجاد مركز لمراقبة التلوث بكافة أشكاله، كما توسعت في مجال البنى التحتية بهدف تنمية العقبة لما لها من أهمية على الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وفي هذا السياق فقد تم إعلان العقبة منطقة اقتصادية خاصة بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية لتنشيط الاقتصاد الوطني.

أما البحر الميت والذي تصل درجة ملوحة مياهه إلى 280 غم/كغم، والمتميز بطبوغرافية وجيولوجيا فريدة، وبانخفاض تحت سطح البحر، فقد تعرض نتيجة لإنشاء

المشاريع في مختلف مراحلها الإنشائية والتشغيلية، إلى ضغط كبير على مكوناته الطبيعية. كما أدى انخفاض تدفق نهر الأردن منذ سنوات عديدة إلى انخفاض منسوبه عن سطح الأرض، ولا يمكن هنا تناسي حقيقة أن الأنشطة المرتبطة بالبحر الميت تساهم بجزء لا يستهان به من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يحتوي على أنواع عديدة من المعادن والأملاح والطين الذي يعتبر ذا قيمة علاجية، بالإضافة إلى الإمكانيات السياحية والتضاريس الوعرة والمواقع الأثرية النادرة. ويقطن منطقة البحر الميت العديد من السكان الذين يعيشون في تجمعات سكنية فقيرة. وضمن خطط الحكومة والقطاع الخاص فقد شهدت منطقة البحر الميت خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، اهتماماً وتطوراً ملحوظين، وذلك من خلال إعداد خطة شاملة لتنمية المنطقة، تأخذ بالاعتبار المحاور الثلاثة للتنمية المستدامة والتي تتضمن تعظيم الفائدة الاقتصادية، حماية البيئة والموارد الطبيعية وتطوير وتنمية المجتمعات المحلية.

المواد السامة

يعتبر هذا الموضوع في الأردن من المشاكل الشائكة، ويتعامل معه العديد من الأطراف كوزارة الشؤون البلدية والقروية والمؤسسة العامة لحماية البيئة ووزارة الزراعة ووزارة الصناعة والتجارة والجمعيات والمؤسسات الأهلية. وقد تم خلال العقد الماضي تبني مجموعة من السياسات والإجراءات في هذا المجال شملت مراقبة تداول الأسمدة والمخصبات، والاتصال بالجامعات والمؤسسات المحلية والدولية بهدف وضع قيم وأدلة إرشادية لمحتويات الأسمدة من العناصر الثقيلة، ودراسة مستويات التلوث في الأراضي، إضافة إلى تحديد المحاصيل أو الزراعات التي يمكن زراعتها باستخدام المياه المعالجة وقد وقع الأردن على عدة اتفاقيات دولية في هذا المجال منها اتفاقية الملوثات العضوية الثابتة، كما ينفذ حالياً مشروع التخلص من غاز بروميد الميثيل.

النفائيات الخطرة

أدرك الأردن الآثار السلبية لبعض المواد الكيماوية على حياة الإنسان والبيئة، فاهتم بإدارة النفائيات الخطرة وعمل على تقليلها إلى الحد الأدنى وتصريفها بطريقة سليمة بيئياً بشكل يتلاءم مع تحقيق التنمية المستدامة. وقد عمل ومنذ مطلع التسعينات على تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات بهدف تحقيق ذلك، منها على سبيل المثال تبني إجراءات تنقيفية وتشريعية وتنظيمية لتصريف وإدارة النفائيات الخطرة بأسلوب سليم بيئياً، ووضع برامج وأبحاث شاملة بشأن إعداد طرق للتخلص منها وإنشاء مكان لتخزينها ومعالجتها في منطقة سواقه، وكذلك التوقيع على اتفاقية بازل لتنظيم حركتها عبر الحدود.

أما فيما يتعلق بالنفائيات الإشعاعية، فإن الاستعمالات النووية في الأردن تنحصر في مجالات الدواء والبحث والزراعة والمياه، ورغم محدودية كميات النفائيات الإشعاعية الناتجة عن هذه الاستعمالات، إلا أنها تحتاج إلى إجراءات تصريف صارمة، كذلك فإن وقوع حوادث نووية أمر متوقع في البلدان المجاورة، من هنا جاء اهتمام الأردن بإدارة النفائيات الإشعاعية سواء المحلية منها أو المجاورة، والهدف العام من ذلك يتمحور في حماية صحة الإنسان والبيئة.

ولتحقيق هذا الهدف فقد اتخذت الحكومة العديد من السياسات والإجراءات منها وضع خطة طوارئ لحوادث الإشعاع والحوادث النووية، وإنشاء شبكة للمراقبة ومحطات الإنذار المبكر، ووضع التشريعات المناسبة للتعامل مع الإشعاعات، وتعزيز قدرة وإمكانية المؤسسة العامة لحماية البيئة ووزارة الطاقة والثروة المعدنية كما اقرت الحكومة مؤخرا قانونا لإنشاء الهيئة الوطنية للطاقة النووية.

أما على الصعيد المؤسسي فقد سعى الأردن خلال العقد الماضي لترسيخ مفهوم دولة القانون والمؤسسات وحرية الكلمة والرأي والتفكير في هذه المفاهيم وتجذيرها، حيث ازداد دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية صنع القرار، مما ساهم في السير نحو تحقيق التنمية المستدامة.

كما تنامي عدد المنظمات غير الحكومية، خاصة البيئية والشبابية والمعنية بقضايا المرأة، في العقد الماضي بشكل واضح ليتجاوز عددها أكثر من عشرين جمعية نفذت أنشطة مختلفة وأصبح صوتها مسموعا وحظيت بالدعم الحكومي والشعبي وبدعم الجهات المانحة التي أعطت أنشطتها وبرامجها أولوية بسبب ارتباطها بالعامّة من الناس وقدرتها على تنفيذ هذه المشاريع بكفاءة عالية. وتعتبر هذه المنظمات عاملا هاما لدعم الجهود الوطنية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، إذ ساهمت في تعزيز التفهم وشجعت على مشاركة الرأي العام.

وانطلاقا من اهتمام الأردن بقضايا المرأة والنهوض بأوضاعها فقد تم تأسيس اللجنة الوطنية لشؤون المرأة في العام 1992 كمنبر للسياسات المتعلقة بالمرأة بهدف تحسين مكانتها الاجتماعية وترسيخ أهمية مشاركتها في شتى المجالات.

وتساهم المرأة الأردنية بحوالي 11% من القوى العاملة في الأردن، كما بلغت نسبة النساء المشاركات في صنع القرار خلال العقد الماضي حوالي 41% من إجمالي من هم في مكان صنع القرار، إذ تبوّأت العديد من المناصب في السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية، والقضائية.

وقد أدى رفع مستوى المرأة العلمي والثقافي إلى ارتفاع سن الزواج وتقليل عدد الولادات، وزيادة نسبة مساهمتها في العملية الإنتاجية، ولعب دوراً مهماً في تعميق مساهمة الأسرة والمجتمع في إطار عملية تحقيق التنمية المستدامة.

وعلى صعيد المعلومات فقد تم إنشاء المركز الوطني للمعلومات وربط كافة مؤسسات القطاع العام والخاص بالمركز إلكترونيا وتخصيص مواقع إلكترونية تتحكم فيها الجهة المعنية والمعتمدة كنقطة بؤرية. كما تم تنفيذ مشروع شبكة معلومات التنمية المستدامة وإعداد استراتيجية المعلومات البيئية.

- § الفقر بكافة أبعاده.
- § شح الموارد الطبيعية.
- § كبر حجم المديونية الخارجية وخدمتها مما يستنزف جزءاً كبيراً من الموارد المالية المحدودة ويحول دون توجيهها لأغراض التنمية.
- § عدم الاستقرار السياسي في المنطقة.
- § محدودية التمويل المتاح.
- § عدم توفر الكوادر البشرية المدربة والكافية والمؤهلة للتعامل مع موضوع التنمية المستدامة وابعاده.

الدروس والعبر المستفادة

- § رغم شح الموارد المتاحة، فقد استطاع الأردن مواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية بسبب حكمة القيادة السياسية وجدية الإصلاحات الاقتصادية.
- § إن إتاحة الفرصة لجميع الأطراف ذات العلاقة (الحكومة، القطاع الخاص، المنظمات غير الحكومية، الشباب) للمشاركة في النشاطات الإنتاجية والاجتماعية والسياسية، تؤدي إلى زيادة الانتماء وتحسين الأداء على مختلف الصعد.
- § على الرغم من أن جهود الإصلاح الاقتصادي قد تشكل بعض المعاناة لفئات المجتمع المختلفة في المدى القصير بسبب السياسات الاستيعابية وإعادة هيكلة سياسات الدعم، فإن آثارها في الأمدين المتوسط والطويل ستسهم في تحسين مستويات المعيشة للمواطنين.
- § إن ظروف عدم الاستقرار السياسي في المنطقة تشكل عقبة كأداء أمام مسيرة التنمية المستدامة بسبب ظروف عدم التأكد التي تتركها مع ما يرافق ذلك من تدني مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي.

المقترحات والتوصيات

الفقر:

إبلاء العناية للسياسات الاقتصادية التي تدعم ذوي الدخل المتدني، وتؤدي إلى إعادة توزيع الثروة، كالسياسات المتعلقة بضريبة الدخل، وصناديق الزكاة، والتوسع في برامج حزمة الأمان الاجتماعي وتعميقها، ورفع المستوى التعليمي والصحي والثقافي للفقراء وبناء قدراتهم البشرية وتحفيز إقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وزيادة دور مؤسسات المجتمع المدني في التصدي لهذه المشكلة. كما لا بد من زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص على المستويين الإقليمي والدولي، لاستقطاب الاستثمار المباشر وغير المباشر، واستمرار السياسات الهادفة إلى تخفيض معدلات النمو السكاني، وتوزيع مكاسب التنمية بين مختلف مناطق المملكة.

المديونية:

التعاون مع المؤسسات الدولية والمانحين، لوضع استراتيجيات متكاملة لإدارة الدين. وعمليات مبادلة الديون بمشاريع تنموية والبحث عن مصادر لتمويل المشاريع التي تحقق التنمية المستدامة بأقل التكاليف.

النمو والتوزيع السكاني :

ضرورة التركيز على النوعية السكانية وتنمية الأرياف وزيادة الوعي في عملية تنظيم الاسره وتطوير اوضاع المرأة والطفل. إلى جانب موازنة التنمية بين المناطق الريفية والحضرية لمنع الهجرة السكانية ولحث سكان المناطق الريفية على التمسك بأرضهم وزراعتهم.

التعليم وبناء القدرات والبحث العلمي :

ربط التخصصات العلمية باحتياجات السوق والتركيز على نوعية التعليم والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة. وكذلك التركيز على التدريب المهني وتوجيه المناهج الدراسية نحو تحقيق التنمية المستدامة ودمج أهداف التنمية المستدامة في البرامج الأكاديمية وفي أنشطة وبرامج التوعية المجتمعية والتنسيق ما بين مراكز البحوث الوطنية وتلك الواقعة في الدول العربية والعالمية وتعزيز التعاون بينها في موضوع المعلوماتية.

الأمن الغذائي والمائي

التركيز على التكامل الاقتصادي العربي في مجال الأمن الغذائي والاستفادة من الميزة النسبية لكل قطر، ومراقبة صلاحية الأغذية وكيفية تصنيعها وتخزينها. إلى جانب التعاون في حل مشكلة المياه على المستوى الإقليمي، والحد من تلوث المياه واستنزافها في مشاريع غير مجدية اقتصاديا.

تدهور الأراضي والتصحر

مكافحة التصحر من خلال التعاون الدولي والاقليمي ووضع الاستراتيجيات وخطط العمل لمكافحة التصحر وتحسين نوعية الحياة في المناطق التي تعاني من الجفاف.

نقل التكنولوجيا :

نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا وتكنولوجيا الإنتاج النظيف وتطويرها.

العولمة

دراسة آثار العولمة على اقتصادات الدول النامية والتوجه نحو التكتلات الإقليمية لمواجهة تحدياتها، ورفع مستوى المنافسة للصناعات الوطنية.

الإدارة الجيدة والتشاركية في الحكم :

تعميق الديمقراطية والإدارة الجيدة والتشاركية، والتأكيد على المشاركة والشفافية وتفعيل دور المجتمع المدني.

التجارة الخارجية

مطالبة الدول المتقدمة بفتح أسواقها أمام السلع والخدمات من الدول النامية، والحد من السياسات الحمائية وتقديم المساعدات الفنية للدول النامية في مجال الالتزام بالمعايير الفنية والشروط البيئية.

أنماط الاستهلاك :

تشجيع مبدأ الإنتاج النظيف وتفعيل دور الأعلام في تغيير انماط الاستهلاك وكذلك الاستخدام الأفضل للطاقة، مع التأكيد على تعليمات الدين الإسلامي السمح في المحافظة على الموارد الطبيعية.

الإرث الثقافي :

الحفاظ على الأماكن الدينية والسياحية والأثرية.

التمويل والتنمية المستدامة :

ضرورة إشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع التي تدعم التنمية المستدامة مع زيادة التنسيق ما بين القطاع العام والخاص وتحسين البيئة المناسبة للاستثمار وتطوير التعاون ما بين الدول المانحة والأردن.

البناء المؤسسي للتنمية المستدامة :

توطيد المشاركة ما بين القطاع العام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إلى جانب تطوير الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية الداعمة للتنمية المستدامة وأهمية التركيز على إنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة.